رصد هدر للمال العام بتنفيذ مستشفيين حكوميين في كربلاء

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليومة الخميس، عن رصدها مُخالفاتٍ وعدم اتخاذ الإجراءات القانونيّـَة بحقّ الشركات المُنفّذة لمُستشفيين في كربلاء المقدسة.

وأفاد مكتب الإعلام والاتصال الحكوميّ في الهيئة وبحسب بيان، "بأنّـَ ملاكات مكتب تحقيق كربلاء، التي انتقلت إلى قسم العقود العامّـَة في ديوان المُحافظة، رصدت مُخالفاتٍ في عقد إنشاء وإكمال صالات العمليّـَات في المدينة الطبيّـَة في كربلاء، الذي أبرمته المحافظة مع اثنتين من الشركات بكلفة (17,596,219,650) مليار دينارٍ"، مُبيّناً عدم اتخاذ الإجراءات القانونيّـَة اللازمة بحقّ الشركتين بعد عطل أبواب صالات العمليّـَات وتأخّـُر صيانة المصاعد، فضلاً عن الخلل الحاصل في المنظومات".

وأضاف البيان، ان "مكتب تحقيق الهيئة في المحافظة رصد عدم اتخاذ دائرة المشاريع والخدمات الهندسيّـَة في وزارة الصحّـَة الإجراءات القانونيّـَة بحقّ الشركة التركيّـَة المُنفّذة للأعمال المدنيّـَة "المعماريّـَة والكهربائيّـَة والميكانيكيّـَة" والأجهزة الطبيّـَة لأحد المستشفيات في كربلاء"، لافتاً إلى تسلّـُم المستشفى البالغ سعته (400) سريرٍ تسلّـُماً نهائياً بالرغم من توقّـُف

الأجهزة الخاصّة بعلاج الأورام السرطانيّة التي تُقدّرُ قيمة الجهاز الواحد منها أكثر من (5,000,000) ملايين دولار، إضافة إلى ضعف أداء نظام الصرف الصحيّ ووجود مشاكل في محطة المُعالجة وتضرّر بناية المُستشفى".

وأوضح أنه "في مُديريّات بلديّات كربلاء، أشار مكتب الإعلام إلى أنه تمّ كشف تلاعبٍ وتزويرٍ في قوائم الأسماء الواردة من وزارة الإعمار والإسكان والأشغال العامّة والبلديّات، الخاصة بموافقة الوزير على بيع الأراضي السكنيّة للمواطنين الواردة أسماؤهم من مكتب أحد أعضاء مجلس النوّاب عن مُحافظة كربلاء للدورة السابقة، مُنبّهاً إلى تحريف أرقام العقارات ومسح وإضافة عددٍ من الأسماء في عمليّة البيع التي تمّت وفق المادة (25) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة لسنة 2013، وفي بلديّة الحسينيّة تمّت ملاحظة تلاعبٍ في صرف المبالغ المُخصّصة للعام 2022، وقيام رئيس لجنة الصرف وأحد أعضائها ومحاسب الدائرة بتزوير مستندات الصرف الخاصّة بصيانة العجلات وصرف المكافآت وشراء بطاريّاتٍ وإطاراتٍ، وصرف مبالغ ماليّةٍ دون مُوافقاتٍ واختلاسها".

وتابع أنّ "أعمال التحرّي والمُتابعة، التي قام بها فريق مكتب تحقيق الهيئة في المحافظة، الذي انتقل إلى مُديريّة التسجيل العقاريّ الأولى في المُحافظة، شخّص قيام مجموعةٍ من الأشخاص المُتنفّذين بتفتيت قطعة أرضٍ كبيرةٍ وتجريف النخيل؛ لغرض تغيير واقع حال الأرض وتفتيتها وبيعها"، مؤكداً عدم قيام دائرة الزراعة وقائممقاميّة مركز كربلاء ومُديريّة الموارد المائيّة والقطاع البلديّ المُختصّ باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف عمليّة تفتيت الأرض وبيعها".